



EJADA

For Financial Investments. P L C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

للمصنف

- البورصة

- الشركة

٦/١١

التاريخ : 2014/6/10

السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمان - الاردن

الموضوع : محضر إجتماع الهيئة العامة العادي للشركة

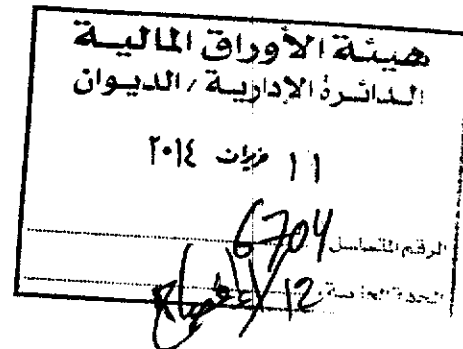
تحية طيبة وبعد،

نرفق لكم طيه نسخة مصدقة من محضر إجتماع الهيئة العامة العادي للشركة المنعقد بتاريخ
2014/11/20 .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمود القصص

المدير المالي



محضر الاجتماع السنوي العادي السابع عشر للهيئة العامة
لمساهمي شركة إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

عقدت الهيئة العامة لشركة إجادة للاستثمارات المالية المساهمة العامة المحدودة اجتماعها السنوي العادي السابع عشر بتمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق 2013/11/20 في فندق توليدو - عمان بناء على الدعوة الموجهة للسادة المساهمين من رئيس مجلس الإدارة .

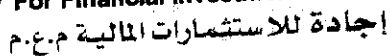
ترأس الاجتماع رئيس مجلس الإدارة السيد/ عبدالحليم المجالي ، حيث أعلن مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد/ محمد ابو زياد إكمال النصاب القانوني للاجتماع بحضور عدد (18) مساهماً من أصل (359) مساهم يحملون ما مجموعه (3,149,827) سهماً بالأصالة والوكالة ، وبما نسبته (56 %) من مجموع أسهم رأسمال الشركة المكتتب بها والمدفوعة بالكامل البالغة (5,625,000) سهماً ، كما أعلن عن حضور (6) من أعضاء مجلس إدارة الشركة من أصل (7) وهو ما يشكل النصاب القانوني بالاضافة الى حضور مندوب مدقق حسابات الشركة السادة/ شركة ابراهيم العباسي وشركاه السيد احمد العباسي وزملاءه ، وبذلك تكون شركة إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م قد استكملت الإجراءات القانونية اللازمة لاتعقاد الهيئة العامة وفقاً لإحكام المادة (170) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته ، بالاضافة الى الاعداد الكامل لاتعقاد الاجتماع وإرسال كافة الدعوات للسادة المساهمين والنشر في الصحف اليومية وان هذا الاجتماع قد أكتسب الصبغة القانونية وهو ملزم لكافة المساهمين الحاضرين وغير الحاضرين بما يصدر عنه من قرارات . وقد سارت وقائع الاجتماع كما يلي:

رحب السيد/ رئيس الجلسة بالنيابة عن مجلس الإدارة ومساهمي الشركة بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد/ محمد ابو زياد ، ومندوبي مدقق حسابات الشركة السادة/ شركة ابراهيم العباسي وشركاه ، ومندوب الأمن العام الملازم احمد شنيات ومندوبي الإعلام والصحافة وبالسادة الحضور الكرام كما ورحب بأعضاء الهيئة العامة في هذا الاجتماع السنوي العادي السابع عشر للهيئة العامة للشركة لمناقشة نتائج أعمال الشركة ونشاطاتها عن السنة المنتهية في 2012/12/31.

استأنفت الجلسة برئاسة السيد/ رئيس الجلسة لبحث جدول الأعمال المرفق بالدعوة كما يلي :

أولاً - صورة طبق الأصل من قانون الشركات تعيين السيد/ محمود القصص كاتباً للجلسة دائرة مراقبة المحاسبة

تلا كاتب الجلسة وقائع محضر الاجتماع العادي السادس عشر للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2012/6/14
تلا كاتب الجلسة وقائع محضر الاجتماع العادي السادس عشر للهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2012/6/14 ولم يكن للحضور أية ملاحظات على المحضر.



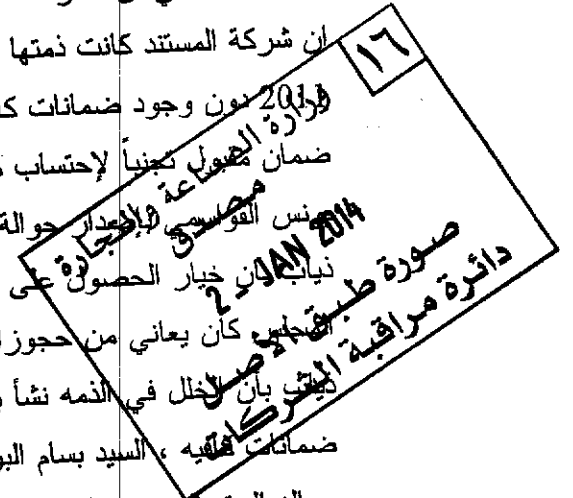
فقدّم المساهم السيد باسم بلاسمه واستقصر عن موضوع التنازل عن كامل حصة الشركة في قطعة أرض القنيطرة للبنك التجاري تسديداً لكامل رصيد القرض القائم في ذلك التاريخ بموجب الاتفاقية الموقعة مع البنك والتي تتضمن بأن للشركة الحق باستعادة قطعة الأرض أو بيعها لطرف ثالث خلال مدة 24 شهر. وأضاف السيد باسم بأنه في حال عدم قدرة الشركة على بيعها أو إستعادتها من البنك خلال مدة الاتفاقية المشار إليها فكأنما تم بيعها بقيمة 2,211,000 دينار على الرغم بأن الكلفة الدفترية بحدود 2,888,000 دينار وبذلك سيتحقق خسارة فعلية بحدود 677,000 دينار واستقصر عما ورد في تقرير المدقق حيال مخصصات الذمم فيبين له المدير العام السيد محمد ذياب بأن قطعة الأرض تم شراؤها على المشاع من قبل مجلس الإدارة السابق في عام 2009 بقيمة 2,300,000 دينار أي بما يمثل بحدود 55% من رأسمال الشركة في حينه والمبلغ 4,250,000 دينار بموجب قرض تمويلي من البنك التجاري وحيث أنه قد استحق على الشركة أقساط لسداد القرض دون توفر سيوله فإن مجلس إدارة الشركة الحالي كان أمام خيارين الأرض قيام البنك التجاري بإستملاك قطعة الأرض بعد أن قام بتسجيل دعوى قضائية ضد الشركة لتسوية بكامل القرض وفوائده أو خيار التسوية الذي لجأت إليه الشركة من خلال توقيع إتفاقية مع البنك تم فيها التنازل عن قطعة الأرض لصالحهم مقابل منح الشركة مهلة 24 شهر لإستعادة الأرض أو بيعها لطرف ثالث بحيث يعود فرق سعر البيع كأيراد للشركة بعد سداد المبالغ الممثلة بقيمة القرض والمصاريف المدفوعة لتسجيل الأرض للبنك التجاري الأردني حيث إستفادت الشركة من تلك العملية بتوفير الفوائد الشهرية على قيمة القرض وفوائد التأخير بما يعادل 20,000 دينار شهرياً وبين السيد محمد ذياب بأنه قد تم الإنتهاء من عملية إفراز قطعة الأرض



E J A D A

For Financial Investments. P L C
إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

وخلال الفترة القادمة سيتم إصدار سند تسجيل لقطعة الأرض بأسم البنك التجاري وبين وجود عروض للبيع من خلال الشركاء بالأرض ل شراء حصصنا بأكثر من قيمة الدين وستعمل الشركة على البيع خلال الفترة القادمة ، وبخصوص المخصصات فإن إجمالي النعم المدينة على العملاء في شركة الوساطة بحدود 1,300,000 دينار والشركة موقوفة عن التداول منذ 3 سنوات والذمم قائمة على بعض الأشخاص قبل وبعد ان تملك الشركة كامل حصص الشركاء الآخرين في شركة الوساطة وان هذه الذمم تعود وبالحجز الأكبر على شركة مملوكة من قبل رئيس مجلس الإدارة السابق السيد يونس القواسمي وشركاء إثنين بالإضافة الى ذمم اشخاص آخرين كانت تدار حساباتهم من قبله وأمامنا كإدارة تنفيذية خيارين لتحصيل تلك الذمم الأول عمل تسويات وديته والثاني رفع قضايا على العملاء وبين بأن هناك قضية مرفوعة ضد 2 من كبار عملاء شركة الوساطة قيمتها بحدود 300 ألف دينار كمسبتهما الشركة وهي في المراحل الأخيرة لدى محكمة التمييز وقضية أخرى تم تسجيلها ضد رئيس مجلس الإدارة السابق السيد يونس القواسمي وزوجته بحدود 600 ألف دينار بقيمة حوالة الحق والتي تمثل قيمة الذمة المستحقة على شركة المستند ذات المسؤولية المحدودة والمملوكة من قبل يونس القواسمي وشركاء آخرين بالإضافة الى قيمة الذمم المستحقة على عدد من العملاء الذين غطتهم حوالة الحق والظروف التي احاطت بإصدار حواله الحق تتمثل في ان الشركات ذات المسؤولية المحدودة لا يمكن مطالبتها بأكثر من رأسمالها وحيث ان شركة المستند كانت ذمتها مشغولة بحدود 575,000 دينار عند اصدار البيانات المالية للعام 2013 دون وجود ضمانات كافية تغطي رصيد الذمه فقد طلب المدقق من رئيس المجلس توفير ضمان للمجلس كضماناً لإحتساب مخصص على هذه الذمه وحينها قام رئيس المجلس السابق السيد يونس القواسمي بإصدار حوالة حق على عقار بموجب وكالة عامة من زوجته وبين السيد محمد ذياب بأن خيار الحصول على حواله حق لم يكن خيار أمثل ولكنه الوحيد المتاح حينها لان رئيس المجلس كان يعاني من حجوزات على أمواله المنقولة وغير المنقولة حينها وأضاف السيد محمد ذياب بأن الخلل في الذمه نشأ بالأصل عند منح شركة ذات مسؤوليه محدوده تسهيلات دون وجود ضمانات كافية ، السيد بسام البولي ممثل شركة مساكن في الاجتماع تساءل عن أسباب عدم تنفيذ حواله الحق التي نتيج للشركة التنفيذ على العقار موضوع الحوالة والمتمثل في فيلا في مشروع الاندلسيه ، السيد محمد الحراحشه حمل مجلس الإدارة مسؤولية عدم التنفيذ على العقار مع علمهم بقيام السيد يونس ببيعه وان حصيلة بيع العقار قد تم تهريبها من خلال نقل ملكية اسهم لصالح شقيق يونس من قبل المشتري تسديداً لثمن لفيلا أجاب السيد محمد ذياب بأننا لم نكن على علم بقيام السيد يونس ببيع العقار في حينه وأن كلفه العقار المتمثل بفيلا في مشروع الاندلسيه بحدود 390 ألف دينار مسدد منه 120 ألف دينار وكان يتوجب على الشركة في حال التنفيذ على العقار سداد باقي قيمة العقار مبلغ 270 ألف دينار ولم يكن هناك سيولة بالشركة لدفع مثل هذا المبلغ في





E J A D A

For Financial Investments. P L C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

حين القيمة السوقية للعقار يبلغ 450 ألف دينار بحيث تحصل الشركة فعلياً على مبلغ بحدود 180 ألف دينار لذلك إرتأت هيئة مديرين شركة الصقر العربي للوساطة عدم التنفيذ على العقار وذلك لأن أسعار الأسهم في محفظة شركة المستند كان في إرتفاع والتي تمثلت معظمها في أسهم وبعد ثلاثة أشهر من مغادرة السيد يونس البلاد تم الإستعلام عن العقار من قبل شركة تعميم وتم إبلاغنا بأن السيد يونس قد باع العقار لجهة أخرى فقمنا بتسجيل قضية ضد السيد يونس وزوجته وخلال المدة القادمة سيكون هناك قرار جيد من المحكمة لصالح الشركة أفضل من التنفيذ على العقار علماً بأن شركة الوساطة قد قامت ببيع أسهم من محفظة شركة المستند من تاريخ الحصول على حوالة الحق لغاية شهر 2013/11 ما يعادل 150,000 دينار ، كما وبين السيد محمد ذياب بأننا قد قمنا بإبلاغ معالي رئيس مجلس هيئة الأوراق المالية وإدارة البنك التجاري الأردني ومراقبة الشركات والجهات الأخرى عن وضع الشركة ونحن بصدد ترتيب أوضاع الشركة.

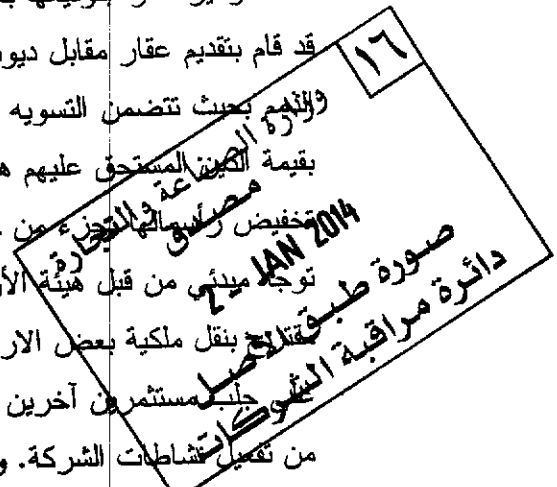
وبخصوص الذمم المدينة لشركة الصقر العربي للوساطة عرضنا عمل تسوية مع 2 من العملاء ممن لم يستكملوا بعض توقيعاتهم على فواتير البيع والشراء بحدود 150 ألف دينار وجزء كبير من تلك الفواتير قاموا بتوقيعها بعد أن أبلغهم السيد يونس بحضور القائم بأعمال مدير عام الشركة بأنه قد قام بتقديم عقار مقابل ديونهم المستحقة للشركة وفقاً لما كانت عليه إجابته عند مطالبتهم بتسديد ذلتهم بحيث تتضمن التسوية بأن يتم دخولهم بزيادة رأسمال شركة الوساطة و/ أو الشركة الأم بقيمة الكمية المستحق عليهم هذا هو الحل العملي من وجهة نظرنا لتشغيل الشركة إضافة إلى تخفيض رأسمالها لتجوز من خسائرها المتراكمة كمتطلب لتسوية مؤشر الملاءة المالية بناء على توجة مبدئي من قبل هيئة الأوراق المالية لتحسين نسبة الملاءة المالية لشركة الوساطة إضافة إلى جلب مستثمرين آخرين لزيادة رأس المال بعد تشغيل شركة الوساطة وبغير ذلك لن نستمكن من تفعيل نشاطات الشركة. وإضافاً بأن إعادة الهيكلة المقترحة ستسير جنباً إلى جنب متابعة القضايا القانونية مع العملاء المدينين وملاحقه المتسببين بخسائر الشركة من خلال الطرق القانونية.

وإستفسر السيد محمد الحراشة عن نسبة مبالغ الفواتير الموقعة من قبل عملاء شركة الوساطة المقترح إجراء التسوية معهم من خلال زيادة رأس المال فأجابه السيد محمد ذياب بالثالث تقريباً.

السيد رمزي الصلاحيات بين بأنه عضواً في مجلس الإدارة لكن ليكون المساهمين على دراية بأوضاع الشركة فنطلب من المدير العام تقديم شرح وافي عن إمكانية تشغيل شركة الوساطة ومتابعة تحصيل الذمم ومشكلة داركم وديون شركة إجادة ، فبين السيد محمد ذياب ما يلي :-

1. بخصوص تشغيل شركة الوساطة قمنا بمراجعة هيئة الأوراق المالية وطلبنا حلولاً جذرية لموافقتهم

على إعادة تشغيل مكتب الوساطة من خلال زيادة رأسمال الشركة بقيمة 300 ألف دينار ونقل





E J A D A

For Financial Investments. P L C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

ملكية مجموعة من أراضي الشركة الأم للشركة التابعة شركة الوساطة لزيادة الملائمة المالية فأقترحوا علينا تخفيض رأسمال شركة الوساطة بجزء من الخسائر المتراكمة وتقديم كفالة مالية بقيمة 150 ألف دينار .

2. بخصوص الذمم المدينة لشركة الوساطة إستشرنا محامي الشركة وبيّن لنا بأنه في حال رفع قضايا على تلك الذمم فأنها تأخذ وقتاً حسب مجريات القضاء والشركة بحاجة ماسة للسيولة فقد قمنا بتقديم هذا الطرح على المدينين بدفع قيمة المديونية الخاصة بهم مقابل تسجيل تلك المبالغ النقدية كحصة لهم في زيادة رأسمال شركة الوساطة او الشركة الأم وحسب المفاوضات والتسويات النهائية معهم وبالمقابل تقوم الشركة بشطب الذمة المدينة عليهم ونحن نعلم بأن هذا القرار من صلاحيات مجلس إدارة الشركة لكننا إرتأينا عرض الموضوع على الهيئة العامة للشفافية وإشراك الهيئة العامة بهذا القرار علماً بأنه سيتم إعلام الجهات ذات العلاقة في حال إبرام الاتفاقيات المصوبة ، السيد محمد الحراشة بين بأن تلك المبالغ بحدود 100 ألف دينار و هل ممكن أن يدخل أي شخص بزيادة رأس المال بهذه القيمة فبين له السيد محمد ذياب بأن الشركة حالياً بحاجة الى السيولة ونحن الممكن أن نطرح موضوع تسوية الذمم على مجموعة أخرى من المدينين وبما يخدم الشركة ونشغل الشركة بمبرر مالي وقانوني واضح وحسب كل حالة على حدى ، السيد سفيان البوبلي مندوب شركة مساهمة بين بأن المدينين ينكرون تلك الذمم وفي حال دخولهم في زيادة رأس المال مقابل تلك الذمم فسوف يتدخلوا في قرارات الشركة فبين له السيد محمد ذياب بأنه لن يكون دور مجلس إدارة الشركة ونحن أمام واقع والخيار أمامنا إما اللجوء للقضاء أو حل موضوع الذمم بهذه الطريقة وطلب السيد رمزي الصلاحيات عدم التصرف بأية مبالغ تتأتى لشركة الوساطة من خلال زيادة رأس المال أو تحصيل الذمم لسداد التزامات شركة إجادة ويجب إستغلال تلك المبالغ لتشغيل شركة الوساطة فأجابه السيد محمد ذياب بأن تلك المبالغ ستكون لتشغيل شركة الوساطة وبيّن له بأنه سبق وأن طرح هذا الموضوع للدكتور محمد الأسدي في أحد إجتماعات مجلس الإدارة وطالب بعدم إستغلال تلك المبالغ الا لشركة الوساطة .

3. بخصوص شركة داركم وكلفة ديكرات شركة الوساطة فقد تم توقيع عقود الإيجار بقيمة إيجارية 110 دينار للمتر المربع الواحد من قبل رئيس مجلس الإدارة السابق ونائبه اللذان كانا يمثلان كل من شركة داركم وشركة إجادة وشركة الصقر للوساطة في حينه وكان هناك تبادل مصالح وتداخل وظيفي لكل منهم وقامت شركة الوساطة بدفع نفقات إعادة تجهيز وتكاليف ديكرات المكتب بحدود 208 الاف دينار ، قمنا بإرسال كتاب الى شركة داركم بما يفيد بأن هناك إجحاف بعقود الإيجار وتداخل وظيفي بالصلاحيات ونحن نتكلم حالياً أمام رئيس مجلس إدارتهم السيد عبدالحليم المجالي وفي الوقت نفسه هو رئيس مجلس إدارة شركة إجادة ، فبين السيد المجالي بأن شركة داركم تسلمت الكتاب وعرض على مجلس الإدارة وتم تشكيل لجنة لبحث تحمل شركة داركم لثالث

17
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة الشؤون
2 - JAN 2014
مجلس إدارة الشركة



E J A D A

For Financial Investments. P L C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

قيمة الديكورات وتخفيض قيمة الإجازات وأضاف السيد محمد ذياب بأن موضوع كلفة الديكور معترف بها في دفاتر شركة الوساطة لكننا نحاول تحميل شركة داركم بجزء منها ، وطالب السيد محمد الحراشة تحميل شركة داركم لكامل نفقات قيمة الديكور كون نفس الأشخاص المفوضين من شركة داركم والصقر للوساطة من إتخذوا هذا القرار فبين السيد محمد ذياب بأننا نحاول جهدنا للضغط على شركة داركم لتحمل تلك النفقات وإسترداد قيمتها وبالتنسيق مع محامي الشركة ، السيد رمزي الصلاحيات توجه بالسؤال لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد هل يجوز أن يوقع نفس الأشخاص الذين يمثلون كل من شركة داركم وإجادة والصقر على تلك العقود فأجاب السيد محمد ابو زياد بأن القانون لا يجيز ذلك ، فبين السيد عبدالحليم المجالي بأنه في حينه قامت شركة داركم بدفع مبلغ 60 ألف دينار لشركة كانت تستاجر العقار المشغول حالياً من قبل شركة الوساطة كخلو رجل وافرأغه وتسليم المأجور لشغله من قبل شركة الصقر للوساطة وكان وجه المأجور بحاجة الى اصلاحات وديكورات تحملتها شركة الصقر ، وأضاف السيد المجالي بأنه في حينه كان الشخص الموقع والمفوض هو رئيس هيئة مديرين شركة الصقر للوساطة ونائب رئيس مجلس إدارة الشركة الأم ونائب الرئيس والمدير العام لشركة داركم وهذا أمر واقع في حينه السيد محمد الحراشة بأننا كهيئة عامة لا نعترف بأية مصاريف دفعت للديكور من قبل شركة داركم ، وبخصوص قيمة الإيجار يجب مراجعته من قبل خبير مختص ويجب أن يكون قيمة الإيجار حسب ما هو متعارف عليه في تلك المنطقة.

السيد محمد ذياب أشار الى ان مجلس الادارة هو صاحب الولاية والصلاحيات في تسيير اعمال الشركة التشغيلية.

4. بخصوص ديون شركة إجادة بين السيد محمد ذياب بأن مجملها تتمثل في بدل تنقلات أعضاء المجلس ورواتب واجور ومخصص نهاية بخدمة المدير العام السابق لشركة إجادة حيث سأل السيد رمزي الصلاحيات وطلب البحث في إمكانية مراجعة أعضاء المجلس السابقين والحصول منهم على كتاب للتنازل عن حقوقهم في تلك البدلات فأجابه السيد محمد ذياب بأننا سنحاول معهم لكن في النهاية هو حق مكتسب لهم ولا يمكن إلغائه الا بموافقتهم لكننا ممكن أن نناقش حالياً الإستمرار في احتساب بدل تنقلات المجلس من عدمه ، السيد سفيان البويلي بين بأنه يمكن أن ياخذ قرار بإلغائها أما القديم فلا يمكن إلغائه وممكن أن يرجع اصحابها على الشركة قانونياً بتلك المطالبة والسيد محمد الحراشة أوصى بإيقاف احتساب بدل تنقلات المجلس لحين تحسن أوضاع الشركة بحيث يتم صرف مكافآت للأعضاء من الأرباح ، رئيس الجلسة السيد المجالي إعترض على هذا التوجه وبين بأن أعضاء المجلس يبذلوا جهدهم لتشغيل الشركة ومقابل ذلك يجب على



EJADA

For Financial Investments. P.L.C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

الأقل أن يحصلوا على بدل تنقلات للقيام بواجباتهم على الوجه الأكمل لصالح الشركة ومساهميها ، كما اشار المساهم خليل الشوعاني وبين بأنه من أحد مؤسسي الشركة وطالب بالإضافة للسيد سفيان البوبلي بتخفيض المصاريف من رواتب وإيجارات فبين له السيد محمد ذياب بأن الشركة عملت جهداً لتخفيض تلك المصاريف وتم إنهاء خدمات الموظفين وتبقى بالشركة الأم المدير العام والمدير المالي الذين يقومون بتسيير أعمال الشركة.

وبين السيد محمد ذياب بأن تقرير لجنة التدقيق المكلفة من قبل مراقب الشركات تمثل فيما يلي :-

1- إجراء فحص تدني للشهرة حيث كلفت الشركة السادة مركز بتر لتدقيق الحسابات بإجراء فحص التدني للشهرة والبالغ 1,065,086 دينار وتم تقييم الشهرة من قبلهم بمبلغ 650,000 دينار وقامت الشركة بأخذ مخصص تدني للشهرة مقداره 415,086 دينار وظهر أثر ذلك في البيانات المالية الموحدة للشركة كما في 2012/12/31.

2- لا يبلغ الفوائد وغرامات التأخير المسجلة في الدفاتر والبالغة (636,748) دينار وعدم رسملتها على قيمة الأرض بما يتفق مع المعيار المحاسبي رقم (23) وعكس أثر ذلك على واقع البيانات المالية الخاصة بالشركة تم الإنتهاء من عملية إفراز قطعة الأرض وسيتم بيعها لاحقاً (بموجب إتفاقية البنك التجاري) وعكس أثر الكلفة (الفوائد) على الأرباح.

3- أخذ مخصص كافٍ للذمم المتداولة ونظم العملاء ونظم أطراف ذات علاقة والذمم الأخرى المشكوك بحصيلتها وعكس أثر ذلك على واقع البيانات المالية الخاصة بالشركة قامت الشركة بأخذ مخصص إضافي للذمم المشكوك في تحصيلها بقيمة 264,094 دينار إضافة للمخصص السابق والبالغ 670,000 دينار وظهر أثر ذلك في البيانات المالية الموحدة للشركة كما في 2012/12/31 وتعتكف الشركة بناء على سير الإجراءات القضائية بإمكانية تحصيل جزء كبير من الذمم ورد جزء إضافي من المخصص لصالح حقوق المساهمين تبعاً.

4- دفع فرق الرسوم المتعلقة بتنفيذ التنازل بين (شركة إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م) و(شركة الصقر العربي لبيع وشراء الأوراق المالية ذ.م.م) وتم إعلامهم بأن الشركة ستقوم بدفع فرق الرسوم لاحقاً.

كما وبين السيد محمد ذياب بأن الشركة وعلى ضوء تقرير لجنة التدقيق قامت بإرسال مذكرة مفصلة لمراقبة الشركات وجهات أخرى بأن كل تلك الأخطاء تتعلق بالإدارة التنفيذية السابقة لشركة الوساطة وهيئة مديري الشركة ، وإستفسر السيد رمزي الصلاحيات عن الإجراءات التي ستقوم بها الشركة حيال المدير المالي السابق لشركة الوساطة بخصوص الشيك الذي قام بتسليمه للسيد يونس القواسمي ، فبين له السيد محمد ذياب بأننا سنتابع مع الجهات ذات علاقته حيال تحقق سوء الإئتمان والأهمال والتحايل وسنحاول تحصيل ما يمكن تحصيله والأهم من ذلك أن لشركة الوساطة سياسة إئتمانية للذمم تم مخالفتها صراحة من قبل الإدارة التنفيذية السابقة وهيئة



E J A D A

For Financial Investments, P L C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

المديرين حيث نصبت تلك السياسة بضرورة بيع أسهم أي عميل يتعثر خلال 3 أيام من تعثره إضافة إلى مخالفات أخرى ، وإستفسر السيد محمد الحراشة عن الأشخاص الذين خالفوا تلك السياسة وهل كان مدير عام الشركة الأم السابق له يد في تلك المخالفات وهل يمكن الرجوع عليه فأجابه السيد محمد ذياب بأنهم يتمثلوا برئيس هيئة المديرين ومدير الوساطة والمدير المالي السابقين ولم يكن المدير العام السابق يدير مكتب الوساطة في حينه ولكن هناك بعض المخالفات في نتم سابقة وقضايا على عملاء آخرين للمدير العام علاقه بها بحكم اضطلاعهم بمسؤوليات ادارية في شركة الوساطة في بعض المراحل وبعضها منظور امام المحاكم ويمكن أن نستغل ذلك كأداة ضغط عليه لكن لا يمكن ربط ذلك مع قضية مطالبته بنهاية الخدمة ، وإستفسر السيد رمزي الصلاحيات عن دور أحد الشركاء السابقين في شركة الصقر العربي للوساطة في موضوع الشهرة الناتجة عن شراء الشركة لحصص الشركاء في شركة الصقر العربي للوساطة فبين السيد محمد ذياب بأن الشخص المعني هو أحد الشركاء الذين باعوا حصصهم لشركة الصقر بسعر 1,8 دينار للحصة وبعد أن رجعنا إلى محاضر مجلس الإدارة لم يكن هناك دراسة أو مذكرة أو تقييم لسعر الحصة في حينه وكان المفوضون بالشراء كل من السيد يونس القواسمي رئيس المجلس ونائبه في تلك الفترة ولكن نفطروا على إمكانية إسترجاع جزء من تلك الفروقات من خلال مذكرة ارسلت للجهات المختصة.

كما وبين السيد محمد ذياب بأننا طلبنا من لجنة مراقبة الشركات توسيع مجال التدقيق على كل أعمال الشركة وعدم إقتطاعهم على تحفظات المدقق وأبلغناهم بأنه لا يوجد لدينا ما نخفيه كإدارة حاله ولما لم يكن هناك إستفسارات أخرى توجه مندوب مراقب عام الشركات السيد محمد ابو زياد للهيئة العامة للإشراف على الأعمال (2) و(4) من جدول الأعمال قررت الهيئة العامة ما يلي :

قررت الهيئة العامة بالإجماع المصادقة على حسابات الشركة وميزانيتها للعام 2012 وعلى تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 2012/12/31.

خامساً - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2012 وفقاً لأحكام القانون

أبرأت الهيئة العامة بالإجماع ذمة مجلس الإدارة عن عام 2012 وفقاً لأحكام القانون.

سادساً - انتخاب مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية 2013 وتحديد أتعابهم :

قررت الهيئة العامة بالإجماع انتخاب السادة ابراهيم العباسي وشركاه كمصدقين لحسابات الشركة لعام 2013 وفوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.



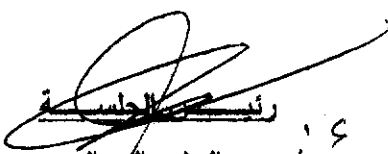
EJADA

For Financial Investments. P L C

إجادة للاستثمارات المالية م.ع.م

حيث توجه السيد محمد الحراحشة لمدقي الحسابات وطلب منهم تخفيض أتعابهم للحد الأدنى فأجابته السيد احمد العباسي بأننا إحتسبنا الحد الأدنى لأتعابنا.

ولما لم يكن هناك أية أمور أخرى للمناقشة تقدم رئيس الجلسة مجدداً بالشكر للسيد مندوب مراقب عام الشركات ومدقي الحسابات وللشادة المساهمين على حضورهم الإجتماع .


رئيس الجلسة
عبد الحليم المجالي

مندوب عطفة مراقب عام الشركات

محمد ابو زياد



كاتب الجلسة

محمود القصص

